من عقاب الجسد إلى إصلاح الروح

تاريخ وتطور القانون الجنائي الأوروبي من القسوة القديمة إلى العدالة الحديثة

تأليف

د محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

الي روح والدي الطاهره اللهم ارحمهما واغفر لهم وادخلهم الجنه بدون حساب يارب العالمين

والي ابنتي الحبيبه صبرينال قره عيني اللهم احفظها وبارك فيها يارب العالمين

إلى كل من آمن بأن العدالة لا تتحقق بالعقاب الأعمى

إلى الضحايا الذين يستحقون الإنصاف دون انتقام

إلى المجرمين الذين يستحقون فرصة للإصلاح والعودة

إلى الباحثين في كليات الحقوق الذين يحملون أمانة تطوير العدالة الجنائية

إلى أمتي العربية وهي تبني أنظمة قضائية عادلة تستلهم من تجارب الأمم

أهدي هذا الجهد المتواضع

راجياً من الله أن يكون مرجعاً أكاديمياً رصيناً

يساهم في فهم الجذور الأوروبية للقانون الجنائي الحديث

وتطوير الأنظمة الجزائية في عالمنا العربي

التقديم

إن دراسة تاريخ القانون الجنائي ليست مجرد استعراض لتطور النصوص العقابية بل هي رحلة في وعي البشرية نحو فهم أعمق للعدالة والمسؤولية والإنسانية لقد مر القانون الجنائي الأوروبي بمراحل متباينة بدأت من عقوبات بدائية قاسية تهدف إلى الانتقام والردع بالرعب وصولاً إلى نظريات إصلاحية معاصرة تهدف إلى إعادة تأهيل الجاني وحماية المجتمع في آن واحد

يأتي هذا الكتاب كمحاولة أكاديمية جادة لتتبع المسار التاريخي لتطور القانون الجنائي في أوروبا معتمداً حصرياً على المصادر والمراجع الأوروبية الأصيلة وذلك لفهم العقلية التي صاغت النظم الجزائية الحديثة منذ قوانين العقوبات الرومانية وحتى مدونات القرن الحادي

والعشرين إن الهدف هو تقديم تحليل علمي عميق يغوص في الفلسفات الكامنة وراء كل مرحلة تطورية دون إغفال السياقات الاجتماعية والسياسية والدينية التي أنتجت تلك القواعد الجنائية

لقد تم تقسيم العمل إلى عشرة فصول متسلسلة زمنياً وموضوعياً تبدأ من الجذور القديمة في الحضارات اليونانية والرومانية مروراً بقسوة العصور الوسطى وثورة التنوير وحركة التدوين وصولاً إلى عصر حقوق الإنسان والتكامل الجنائي الأوروبي

إن هذا المؤلف يقر بأن تطور القانون الجنائي هو مرآة تعكس تطور الوعي الإنساني نفسه فمن عقوبات التشويه والإعدام العلني إلى ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق المتهم رحلة طويلة من الكفاح الفكري والقانوني وإننا إذ نقدم هذا العمل فإننا نؤمن بأن فهم هذه الجذور هو السبيل الوحيد لتطوير أنظمة جنائية عربية تجمع بين الأصالة والحداثة

والله ولي التوفيق

الفصل الأول

الجذور القديمة للقانون الجنائي في الحضارات اليونانية والرومانية

تمهيد

تشكل الحضارتان اليونانية والرومانية الأساس الذي بنى عليه الفكر الجنائي الأوروبي مفاهيمه الأولى حول الجريمة والعقاب والمسؤولية ورغم اختلاف هذه المفاهيم جذرياً عن النظريات الحديثة إلا أنها زرعت بذور مبادئ لا تزال حية حتى اليوم مثل شرعية التجريم والعقاب والتمييز بين الخطأ العمد وغير العمد

المفهوم اليوناني للجريمة والعقاب

في اليونان القديمة لم يكن هناك فصل واضح بين الجريمة المدنية والخطيئة الدينية كانت الجريمة تعتبر اعتداءً على النظام الكوني وخرقاً لإرادة الآلهة مما يستوجب تطهيراً للمجتمع عبر العقاب تميز الفكر الجنائي اليوناني بفكرة التطهير Catharsis حيث كان العقاب يهدف إلى تنقية الجاني والمجتمع من دنس الجريمة

طور الأثينيون نظاماً قضائياً متقدماً نسبياً تضمن محاكم شعبية مثل محكمة الهيليايا Heliaea التي كانت تنظر في الجرائم الكبرى كان المتهم يتمتع بحق الدفاع عن نفسه شخصياً أو عبر خطيب مأجور كما ظهرت فكرة التناسب بين الجريمة والعقاب في خطب ديموستhenes وخطابات لياسياس رغم أن العقوبات ظلت قاسية وتشمل الإعدام والنفي ومصادرة الأموال

التمييز الروماني بين الجرائم العامة والخاصة

قدم القانون الروماني إسهاماً حاسماً عبر التمييز بين

الجرائم الخاصة Delicta التي تمس مصالح الأفراد مثل السرقة والقذف والجرائم العامة Crimina التي تمس أمن الدولة والمجتمع مثل الخيانة والقتل العمد هذا التمييز وضع أساساً للتفرقة الحديثة بين الجنايات والجنح والمخالفات

نظام الاتهام في روما القديمة

اعتمد النظام الجنائي الروماني في جمهوريته على نظام الاتهام الشعبي Accusatio حيث يحق لأي مواطن حر رفع دعوى جنائية ضد آخر أمام المحاكم المختصة لم تكن هناك نيابة عامة بالمعنى الحديث بل كان المجتمع يشارك في ملاحقة المجرمين تطور هذا النظام في العصر الإمبراطوري نحو نظام التحقيق Inquisitio حيث تولت السلطات الرسمية ملاحقة الجرائم ومحاكمة المتهمين مما مهد للنظام المختلط الحديث

مبادئ الشرعية الجنائية في الفكر الروماني

رغم غياب نص صريح بمبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص Nullum crimen nulla poena sine lege إلا أن الفقهاء الرومان مثل أولبيان وبولس أكدوا على ضرورة وضوح النصوص العقابية وعدم جواز القياس في مجال العقوبات كما طوروا مفاهيم مثل الخطأ الجنائي Dolus والخطأ غير العمدي Culpa والظروف المخففة التي لا تزال أساسية في النظم الجنائية المعاصرة

أنواع العقوبات في القانون الروماني

تنوعت العقوبات الرومانية بين عقوبات بدنية مثل الصلب والجلد والإعدام بالسيف أو الوحوش وعقوبات معنوية مثل فقدان الأهلية Capitis deminutio وعقوبات مالية مثل الغرامات ومصادرة الأموال تميز القانون الروماني بمراعاة المركز الاجتماعي للمتهم حيث كانت عقوبات النبلاء تختلف عن عقوبات العبيد وهو تمييز ألغي لاحقاً في النظم الحديثة

تقييم الإسهامات القديمة

يرى الفقهاء الأوروبيون المعاصرون أن القانون الجنائي الروماني رغم قسوته كان أكثر عقلانية وتنظيماً من أي نظام سابق لقد وفر مفاهيم قانونية دقيقة حول الركن المادي والمعنوي للجريمة والدفاع الشرعي والإكراه التي انتقلت عبر العصور لتصبح جزءاً من التراث الجنائي الأوروبي المشترك

الخاتمة

شكلت الجذور اليونانية والرومانية الأساس المعرفي للقانون الجنائي الأوروبي حيث قدمت مفاهيم أولية حول المسؤولية والعدالة والإجراءات رغم أن هذه المفاهيم كانت مقيدة بطبقيتها وقسوتها إلا أنها مثلت نقطة انطلاق ضرورية للتطور اللاحق في العصور الوسطى والحديثة

الفصل الثاني

القانون الجنائي في العصور الوسطى الأوروبية بين العرف والقانون الكنسي

تمهيد

بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية دخل القانون الجنائي الأوروبي مرحلة معقدة تميزت بتعدد المصادر بين الأعراف الجرمانية والقانون الكنسي والقوانين الملكية المحلية شهدت هذه الفترة هيمنة مفاهيم دينية وأخلاقية على التجريم والعقاب مع استمرار ممارسات بدائية في إثبات الجرائم

الأعراف الجرمانية ونظام الدية

احتفظت القبائل الجرمانية التي استوطنت أوروبا بأنظمة جنائية عرفية تركز على التعويض المادي بدلاً من العقاب البدني ظهرت أنظمة الدية Wergild حيث يتم تحديد قيمة مالية لكل جريمة حسب خطورتها

ومكانة الضحية كان الهدف من هذا النظام منع الثأر الدموي واستعادة السلام الاجتماعي عبر تعويض عائلة المجني عليه

تصنيف الجرائم في الأعراف الجرمانية

صنفت الأعراف الجرمانية الجرائم إلى اعتداءات على الأشخاص مثل القتل والجرح واعتداءات على الممتلكات مثل السرقة والحريق واعتداءات على الشرف مثل القذف والسب كانت العقوبات تتراوح بين الدية المالية والعقوبات البدنية مثل بتر الأعضاء أو النفي من القبيلة

دور القانون الكنسي في التجريم والعقاب

مارست الكنيسة الكاثوليكية ولاية جنائية مستقلة عبر محاكم التفتيش ecclesiastical courts التي نظرت في جرائم مثل الهرطقة والزندقة والسحر والقسمة والشرك الجنسي اعتبر القانون الكنسي النية الجنائية

Mens Rea عنصراً جوهرياً في المسؤولية مما أثر لاحقاً في تطور الركن المعنوي للجريمة في النظم العلمانية

عقوبات القانون الكنسي والإصلاح الروحي

تميزت العقوبات الكنسية بطابعها الإصلاحي والروحي حيث شملت التوبة العلنية والصوم والحج والحرمان من الأسرار المقدسة والحرمان من الشركة الكنسية Excommunication الذي كان عقوبة اجتماعية وسياسية خطيرة في مجتمع مسيحي متدين ساهم هذا المنظور في إدخال فكرة إصلاح الجاني إلى الفكر الجنائي الأوروبي

الإثبات الجنائي والمحاكمات الإلهية

اعتمدت المحاكم في العصور الوسطى على طرق إثبات بدائية تعرف بالمحاكمات الإلهية Ordeals مثل حمل الحديد المحمي بالنار أو الغطس في الماء

المقدس حيث كان يعتقد أن الله يتدخل لحماية البريء كما استخدمت المحاكم نظام المحاربين Champions حيث يحسم النزاع عبر duel بين الطرفين

تطور الإجراءات الجنائية نحو التحقيق الرسمي

ابتداءً من القرن الثالث عشر بدأت المحاكم الملكية والكنسية في الانتقال من نظام الاتهام الخاص إلى نظام التحقيق الرسمي Inquisitorial Procedure حيث يتولى القاضي جمع الأدلة واستجواب الشهود والمتهم مباشرة تزامن هذا التطور مع استخدام التعذيب Judicial Torture كوسيلة للحصول على الاعتراف في الجرائم الخطيرة وفقاً لضوابط محددة في القانون الروماني الكنسي

تقييم المرحلة الوسيطة

يرى المؤرخون القانونيون الأوروبيون أن العصور الوسطى لم تكن عصراً مظلم تماماً في المجال

الجنائي بل شهدت تطورات مهمة مثل التركيز على النية الجنائية وتطوير إجراءات التحقيق ورغم قسوة العقوبات وانتشار المحاكمات الإلهية إلا أن هذه الفترة حفظت مفاهيم قانونية أساسية انتقلت إلى العصر الحديث

الخاتمة

مثل القانون الجنائي في العصور الوسطى مرحلة انتقالية جمعت بين بقايا القانون الروماني والأعراف الجرمانية والتوجيهات الكنسية لقد وضع هذا المزيج المعقد الأسس التي انطلقت منها حركات الإصلاح الجنائي في العصور الحديثة المبكرة

الفصل الثالث

عصر النهضة والإصلاح الجنائي الأول من القسوة إلى العقلانية

تمهيد

شهدت القرون من الخامس عشر إلى السابع عشر تحولات فكرية واجتماعية في أوروبا بدأت تؤثر على النظم الجنائية حيث ظهرت دعوات لتخفيف قسوة العقوبات وترشيد التجريم تزامن ذلك مع صعود الدول المركزية التي سعت لتوحيد القوانين الجنائية تحت سلطتها

تأثير الإنسانية Renaissance Humanism على الفكر الجنائي

أعاد مفكرو عصر النهضة اكتشاف النصوص الرومانية الكلاسيكية وشددوا على كرامة الإنسان وقدرته العقلية انتقد كتاب مثل توماس مور في كتابه يوتوبيا Utopia عام 1516 قسوة عقوبات السرقة بالإعدام واقترحوا بدائل إصلاحية مثل العمل الإلزامي كان هذا النقد المبشر لحركات الإصلاح الجنائي اللاحقة

تطور مفهوم الجريمة السياسية والخيانة

مع تعزيز السلطة الملكية المركزية توسع مفهوم جرائم الدولة مثل الخيانة العظمى والتآمر على الملك
أصبحت هذه الجرائم تعاقب بأشد العقوبات مثل الإعدام رمياً بالرصاص أو شنقاً وسحلاً وتمزيقاً بهدف الردع السياسي وحماية النظام الحاكم من المعارضين

الإجراءات الجنائية بين السرية والعلنية

ظلت الإجراءات الجنائية في معظم أوروبا القارية سرية وكتابية تعتمد على التحقيق القضائي المغلق بينما بدأت إنجلترا تطور نظاماً أكثر علنية يعتمد على هيئة المحلفين Jury التي تبت في الوقائع بينما يركز القاضي على تطبيق القانون هذا التباين أنتج مسارين مختلفين تطور منهما لاحقاً نظاما القانون المدني والقانون العام

حركة تخفيف العقوبات في بعض الدول

بدأت بعض الدول الأوروبية في القرنين السادس عشر والسابع عشر في تخفيف عقوبات بعض الجرائم خاصة غير العنيفة منها ففي هولندا وبروتستانتية ألمانيا الشمالية ظهرت اتجاهات للاستعاضة عن العقوبات البدنية بالسجن والعمل الإلزامي كما تطورت فكرة السجن كمكان للإصلاح وليس فقط للحجز الاحتياطي

دور الفقه القانوني في تطوير المفاهيم الجنائية

ساهم فقهاء مثل كارلزفون Karolina في ألمانيا 1532 ومرسوم بلوا في فرنسا 1579 في تدوين القواعد الجنائية وتحديد الإجراءات رغم أن هذه المدونات احتفظت بقسوة العقوبات إلا أنها مثلت خطوة نحو وضوح النصوص وشرعيتها مما حد من تعسف القضاة في التجريم والعقاب

تقييم مرحلة ما قبل التنوير

يرى الفقهاء الأوروبيون أن هذه الفترة كانت مرحلة تحضيرية ضرورية للإصلاحات الكبرى التي جاءت لاحقاً لقد بدأت تظهر بذور النقد العقلاني للأنظمة الجنائية التقليدية رغم هيمنة النماذج القمعية التي خدمت مصالح الدول الناشئة في ذلك الوقت

الخاتمة

مثل عصر النهضة بداية تحول بطيء في الوعي الجنائي الأوروبي من القبول بالقسوة التقليدية نحو البحث عن عقلانية أكبر في التجريم والعقاب رغم أن هذا التحول كان محدوداً ومتقطعاً إلا أنه مهد الطريق للثورة الفكرية التي قادها مفكرو التنوير في القرن الثامن عشر

الفصل الرابع

ثورة التنوير وعصر بكاريا وتأسيس المبادئ الحديثة

للقانون الجنائي

تمهيد

شهد القرن الثامن عشر ثورة فكرية غيرت وجه القانون الجنائي الأوروبي إلى الأبد حيث هاجم مفكرو التنوير الأسس التقليدية للنظم العقابية وطرحوا مبادئ جديدة قائمة على العقل والمنفعة الإنسانية وحقوق الفرد يأتي في مقدمة هؤلاء المفكرين الإيطالي سيزاري بكاريا الذي يعتبر أبو القانون الجنائي الحديث

سيزاري بكاريا وكتاب الجرائم والعقوبات 1764

صدر كتاب بكاريا الصغير في الحجم الكبير في التأثير Dei Delitti e delle Pene عام 1764 في ميلانو هاجم بكاريا في كتابه التعذيب والإعدام التعسفي وسرية الإجراءات وطالب بمبادئ ثورية أصبحت لاحقاً أساساً للنظم الجنائية الحديثة

مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات

أكد بكاريا على مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني Nullum crimen nulla poena sine lege حيث يجب أن يحدد القانون مسبقاً الأفعال المجرمة والعقوبات المقررة لها لا يجوز للقاضي أن يفسر القانون الجنائي أو يبتدع جرائم جديدة هذا المبدأ يحمي الأفراد من تعسف السلطة ويضمن الأمن القانوني

مبدأ تناسب العقوبة مع الجريمة

جادل بكاريا بأن العقوبة يجب أن تكون متناسبة مع خطورة الجريمة لا أكثر ولا أقل الهدف من العقوبة هو منع الجاني والآخرين من ارتكاب جرائم مماثلة وليس الانتقام أو التعذيب العقوبات المفرطة في القسوة تفقد تأثيرها الرادع وتوحش المجتمع بدلاً من تهذيبه

إلغاء التعذيب والإعدام

طالب بكاريا بإلغاء التعذيب Judicial Torture باعتباره وسيلة غير إنسانية وغير موثوقة للحصول على الحقيقة فالمتهم البريء الضعيف قد يعترف تحت الألم بينما المجرم القوي قد يصمد كما دعا إلى إلغاء عقوبة الإعدام إلا في حالات استثنائية جداً معتبراً أن الدولة لا تملك حق إزهاق روح مواطنها

ضمانات المحاكمة العادلة

دعا بكاريا إلى علنية المحاكمات وحق المتهم في الدفاع وإلغاء سرية الإجراءات كما طالب بسرعة الفصل في الدعاوى الجنائية لأن طول أمد الإجراءات يزيد من معاناة المتهم ويقلل من أثر العقوبة الرادع هذه المطالب أصبحت لاحقاً معايير دولية للمحاكمة العادلة

تأثير بكاريا على التشريعات الأوروبية

انتشرت أفكار بكاريا بسرعة في أوروبا وأثرت على

مصلحين مثل فولتير في فرنسا وجيريمي بنثام في إنجلترا تبنت بعض الدول إصلاحات جزئية مثل توسكانا التي ألغت عقوبة الإعدام عام 1786 والنمسا التي خففت عقوباتها تحت حكم الإمبراطور جوزيف الثاني

نقد وتقييم ثورة التنوير

رغم أن أفكار بكاريا كانت ثورية إلا أنها واجهت مقاومة من المحافظين الذين اعتبروها تهديداً للنظام الاجتماعي ومع ذلك فإن مبادئه أصبحت مرجعية لا غنى عنها في تطور القانون الجنائي الحديث ولا تزال نصوص كتابه تدرس في كليات الحقوق الأوروبية حتى اليوم

الخاتمة

مثل عصر بكاريا والتنوير نقطة تحول حاسمة في تاريخ القانون الجنائي الأوروبي حيث تحول التركيز من حماية السلطة إلى حماية حقوق الفرد ومن العقاب

الانتقامي إلى الردع العقلاني والإصلاح لقد وضعت هذه الثورة الأسس الفلسفية التي بنيت عليها المدونات الجنائية الحديثة في القرنين التاسع عشر والعشرين

الفصل الخامس

عصر التدوين الجنائي في القرن التاسع عشر بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الوضعية

تمهيد

شهد القرن التاسع عشر حركة واسعة لتدوين القوانين الجنائية في أوروبا حيث صدرت مدونات كبرى في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وغيرها تزامنت هذه الحركة مع جدل فكري عميق بين المدرسة الكلاسيكية التي تركز على الإرادة الحرة والمسؤولية الأخلاقية والمدرسة الوضعية التي تركز على العوامل الاجتماعية والبيولوجية للجريمة

مدونة العقوبات الفرنسية 1810 نموذج للتدوين النابليوني

صدرت مدونة العقوبات الفرنسية عام 1810 تحت رعاية نابليون بونابرت لتوحيد القوانين الجنائية في فرنسا والأراضي الخاضعة لسيطرتها تميزت المدونة بالتصنيف الثلاثي للجرائم إلى جنايات وجنح ومخالفات Crimes Délits Contraventions وهو تصنيف لا يزال مستخدماً في معظم النظم الأوروبية

مبادئ المدونة الفرنسية

ارتكزت المدونة على مبادئ بكاريا مثل شرعية الجرائم والعقوبات وتناسب العقوبة مع الجريمة لكنها احتفظت بعقوبات قاسية مثل الأشغال الشاقة والإعدام كما أدخلت نظام الظروف المخففة Circonstances atténuantes الذي يمنح القاضي مرونة في تقدير العقوبة حسب ظروف كل قضية

تأثير المدونة الفرنسية على أوروبا والعالم

انتشرت المدونة الفرنسية كنموذج للتدوين الجنائي الحديث حيث تبنتها أو استلهمت منها بلجيكا وهولندا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال والعديد من الدول خارج أوروبا ساهمت هذه المدونة في توحيد المفاهيم الجنائية الأساسية وتسهيل التعاون القضائي بين الدول

المدرسة الوضعية الإيطالية وتحدّي الكلاسيكية

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت المدرسة الوضعية الإيطالية بقيادة سيزاري لومبروزو وإنريكو فيري ورافاييل غاروفالو هاجمت هذه المدرسة فكرة الإرادة الحرة وركزت على دراسة المجرم كظاهرة بيولوجية واجتماعية اقترح لومبروزو نظرية المجرم بالميلاد Criminal atavism التي زعمت أن بعض الأشخاص يولدون بميول إجرامية

إسهامات المدرسة الوضعية في السياسة الجنائية

رغم أن نظريات لومبروزو البيولوجية تم دحضها لاحقاً إلا أن المدرسة الوضعية ساهمت في إدخال مناهج علمية لدراسة الجريمة والمجرمين دعت إلى تدابير أمنية تدابير وقائية بجانب العقوبات التقليدية مثل العلاج الإلزامي للمدمنين والمجانين الخطرين والحجز الإداري للمعتادين على الإجرام

مدونة العقوبات الألمانية 1871 والتأثير الألماني

صدرت المدونة الجنائية للإمبراطورية الألمانية Reichsstrafgesetzbuch عام 1871 بعد توحيد ألمانيا تميزت بالدقة الفنية والعمق النظري المستمد من الفقه الألماني ركزت على مفاهيم مثل الخطأ الجنائي Dolus والخطأ غير العمدي Culpa والدفاع الشرعي Notwehr التي أثرت في معظم النظم الجنائية الأوروبية

تطور العقوبات البديلة والسجن الحديث

شهد القرن التاسع عشر تطوراً في فلسفة العقوبات حيث بدأ السجن يحل محل العقوبات البدنية كعقوبة رئيسية تطورت أنظمة السجون بين النظام الصامت Pennsylvania system والنظام الجماعي Auburn system كما ظهرت عقوبات بديلة مثل الغرامات اليومية والإفراج المشروط probation

تقييم القرن التاسع عشر الجنائي

يرى الفقهاء الأوروبيون أن القرن التاسع عشر كان عصر نضج القانون الجنائي الحديث حيث تم تدوين المبادئ الأساسية ووضعت الأسس العلمية لدراسة الجريمة ومع ذلك فإن بعض أفكار المدرسة الوضعية استُخدمت لاحقاً لتبرير ممارسات قمعية في النظم الشمولية في القرن العشرين

الخاتمة

مثل عصر التدوين الجنائي مرحلة حاسمة في توحيد وتطوير النظم العقابية الأوروبية لقد نجح في الجمع بين مبادئ التنوير الإنسانية والاحتياجات العملية للدول الحديثة مع إدخال مناهج علمية لدراسة الجريمة مهدت هذه الإنجازات للطفرات الكبرى التي شهدها القانون الجنائي في القرن العشرين

الفصل السادس

تطور الإجراءات الجنائية وضمانات المحاكمة العادلة في أوروبا

تمهيد

لا تكتمل العدالة الجنائية بمجرد وجود نصوص عقابية عادلة بل تحتاج إلى إجراءات تضمن تطبيق هذه

النصوص دون انتهاك لحقوق المتهم شهد القانون الإجرائي الأوروبي تطوراً موازياً للقانون الموضوعي من السرية والتعذيب نحو العلنية والشفافية وحقوق الدفاع

الانتقال من نظام التحقيق إلى النظام المختلط

ظلت معظم النظم الأوروبية القارية تعتمد على نظام التحقيق Inquisitorial system حيث يقود القاضي التحقيق ويجمع الأدلة لكن ضغوط الإصلاح في القرنين التاسع عشر والعشرين أدت إلى إدخال عناصر من نظام الاتهام Accusatorial system مثل فصل وظائف التحقيق والمحاكمة وتعزيز دور الدفاع

ظهور النيابة العامة كجهاز مستقل

تطور جهاز النيابة العامة Parquet في أوروبا القارية كممثل للمجتمع في ملاحقة الجرائم ومراقبة تطبيق القانون الجنائي توازن دور النيابة بين سلطة الملاحقة

وواجب الحياد والموضوعية حيث يجب عليها البحث عن الأدلة التي تبرئ المتهم كما تبحث عن أدلة إدانته

حقوق المتهم في مرحلة التحقيق

تطورت ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق لتشمل حق الصمت Right to silence وحق الاستعانة بمحامٍ منذ أول استجواب وحق الإخطار بأسباب التوقيف هذه الحقوق تم تدوينها في مواثيق أوروبية مثل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وأصبحت ملزمة للدول الأعضاء في مجلس أوروبا

دور المحامي في الدفاع الجنائي

تحول دور المحامي من مجرد مساعد شكلي للمتهم إلى مدافع أساسي عن حقوقه تطور نظام المساعدة القضائية Legal Aid لضمان حق الفقراء في الدفاع كما تم تنظيم آداب مهنة المحاماة لضمان استقلاليتها عن السلطة التنفيذية والقضائية

نظام هيئة المحلفين والقضاة المحترفين

احتفظت إنجلترا بنظام هيئة المحلفين Jury كحجر أساس للعدالة الجنائية بينما تبنت معظم الدول الأوروبية نظام القضاة المحترفين مع إمكانية مشاركة مواطنين كمساعدين Schöffen في بعض الجرائم الخطيرة كما في ألمانيا والنمسا يهدف هذا التنوع إلى تحقيق توازن بين الخبرة القانونية والحس الشعبي للعدالة

مبدأ قرينة البراءة وعبء الإثبات

تطور مبدأ قرينة البراءة Presumption of innocence ليصبح حقاً أساسياً في كل النظم الأوروبية حيث يتحمل الادعاء عبء إثبات التهمة Beyond reasonable doubt ولا يجوز إدانة المتهم بناءً على الشك فقط كما لا يجوز إجباره على الإدلاء بأقوال تدينه

استبعاد الأدلة غير المشروعة

طورت المحاكم الأوروبية مبدأ استبعاد الأدلة التي تم الحصول عليها بطرق غير قانونية مثل التعذيب أو التفتيش غير المبرر أو التنصت غير المصرح به يهدف هذا المبدأ إلى ردع السلطات عن انتهاك الحقوق والحفاظ على نزاهة الإجراءات الجنائية

تأثير المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

لعبت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ دوراً محورياً في توحيد معايير المحاكمة العادلة عبر أوروبا من خلال أحكامها الملزمة التي فسرت المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أجبرت هذه الأحكام العديد من الدول على تعديل قوانينها الإجرائية لضمان حقوق أفضل للمتهمين

الخاتمة

شكل تطور الإجراءات الجنائية ضمانة أساسية لتحقيق العدالة المادية فبدون إجراءات عادلة تبقى النصوص العقابية مجرد أدوات قمع محتملة لقد نجح النظام الأوروبي في بناء توازن دقيق بين فعالية الملاحقة الجنائية وحماية حقوق الأفراد وهو توازن لا يزال يتطور لمواكبة التحديات الجديدة

الفصل السابع

النظريات الحديثة في المسؤولية الجنائية والعقاب في الفكر الأوروبي

تمهيد

شهد القرن العشرون تطوراً عميقاً في النظريات الجنائية الأوروبية حيث انتقل التركيز من الفعل الإجرامي إلى شخصية الجاني ومن العقاب الانتقامي إلى أهداف إصلاحية ووقائية يدرس هذا الفصل

المدارس الفكرية الرئيسية التي شكلت السياسة الجنائية الأوروبية المعاصرة

المدرسة الاجتماعية الجديدة والدفاع الاجتماعي

طور فقهاء مثل مارك أنسيل Marc Ancel في فرنسا نظرية الدفاع الاجتماعي الجديدة New Social Defence التي جمعت بين حماية المجتمع واحترام حقوق الإنسان دعت النظرية إلى تخصيص العقوبة حسب خطورة الجاني وليس فقط خطورة الفعل مع التركيز على إعادة الإدماج الاجتماعي بدلاً من الإقصاء

نظرية الغرض من العقوبة في الفقه الألماني

طور الفقه الألماني نظريات متقدمة حول أغراض العقوبة Strafzwecke مثل النظرية الموحدة Vereinigungstheorie التي تجمع بين الردع العام والخاص والإصلاح والعدالة الجبرية أثرت هذه النظريات في المدونة الجنائية الألمانية 1975 التي أكدت على

أن العقوبة يجب أن تهدف إلى منع الجاني من العودة للجريمة

مبدأ التفريد العقابي والتدابير البديلة

تبنى معظم النظم الأوروبية مبدأ تفريد العقوبة Individualization حيث يراعي القاضي ظروف الجاني الشخصية والاجتماعية عند تحديد العقوبة تطورت بدائل السجن مثل العمل للمنفعة العامة والإفراج المشروط والإقامة الجبرية والإلكترونية Monitoring لتقليل الاكتظاظ السجني وتعزيز إعادة الإدماج

المسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية

تحول الفكر الجنائي الأوروبي من مبدأ تقليدي يقضي بأن الشركات لا يمكن أن ترتكب جرائم Societas delinquere non potest إلى قبول مسؤولية الشركات القانونية عن الجرائم خاصة في مجالات الفساد البيئي والغش المالي أدخلت دول مثل فرنسا وهولندا

والمملكة المتحدة نصوصاً صريحة لمساءلة الشركات جنائياً

الجرائم الاقتصادية والمالية في العصر الحديث

مع تعقد الاقتصاد العالمي تطورت نظريات التجريم في الجرائم الاقتصادية مثل غسيل الأموال والاحتيال الضريبي والتداول من الداخل Insider trading ركزت هذه النظريات على حماية الثقة في الأسواق المالية والنظام الاقتصادي ككل بدلاً من حماية مصالح فردية محددة

الجرائم الإلكترونية والتحديات التقنية

واجه الفقه الجنائي الأوروبي تحديات جديدة في تجريم الأفعال في الفضاء السيبراني مثل الاختراق والاحتيال الإلكتروني وانتهاك الخصوصية طورت الدول الأوروبية تشريعات متخصصة واتفاقيات مثل اتفاقية بودابست للجرائم الإلكترونية 2001 لتنظيم الملاحقة عبر الحدود

تقييم النظريات الحديثة

يرى الفقهاء الأوروبيون أن تطور النظريات الجنائية يعكس وعياً متزايداً بتعقد الظاهرة الإجرامية والحاجة لمناهج متعددة التخصصات تجمع بين القانون وعلم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد ومع ذلك تبقى التحديات كبيرة في تحقيق التوازن بين الفعالية والعدالة في تطبيق هذه النظريات

الخاتمة

مثلت النظريات الجنائية الحديثة في أوروبا تطوراً نوعياً في فهم الجريمة والعقاب حيث انتقلت من نماذج بسيطة انتقامية إلى نماذج معقدة تهدف للإصلاح والوقاية إن هذا التطور الفكري هو الذي مكن النظم الأوروبية من التكيف مع مستجدات الجريمة في العصر الحديث

الفصل الثامن

الحقوق الأساسية للمتهم والضحية في القانون الجنائي الأوروبي

تمهيد

بعد فظائع الحرب العالمية الثانية وضع المجتمع الأوروبي حقوق الإنسان في صلب اهتماماته الجنائية حيث تطور نظام متكامل لحماية حقوق المتهمين والضحايا على حد سواء يدرس هذا الفصل الإطار القانوني الأوروبي لحماية هذه الحقوق وآليات إنفاذها

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان 1950

تعتبر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الوثيقة الأساسية لحماية الحقوق في أوروبا حيث كرست المادة 3 حظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمادة 5

حق الحرية والأمن والمادة 6 حق المحاكمة العادلة
هذه النصوص أصبحت مرجعية ملزمة للدول ال47 الأعضاء في مجلس أوروبا

المادة 6 والمعايير الدقيقة للمحاكمة العادلة

فسرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المادة 6 بشكل موسع ليشمل حقوقاً مثل الحق في محامٍ مجاني للفقراء والحق في ترجمة مجانية للمتهمين الأجانب والحق في مواجهة الشهود والحق في الحكم خلال مدة معقولة هذه التفسيرات أصبحت معايير دنيا ملزمة لكل النظم الجنائية الأوروبية

بروتوكولات الاتفاقية وتطوير الحقوق

أضافت البروتوكولات الإضافية للاتفاقية حقوقاً جديدة مثل البروتوكول 7 الذي كرس حق الطعن في الأحكام الجنائية وحق التعويض عن الخطأ القضائي وحق عدم المحاكمة مرتين عن نفس الفعل Ne bis in idem هذه

الحقوق عززت ضمانات المتهمين في مرحلة ما بعد المحاكمة

حقوق الضحايا في النظام الجنائي الأوروبي

تطور الاهتمام بحقوق الضحايا بشكل ملحوظ في أواخر القرن العشرين حيث أصدر مجلس أوروبا توصيات واتفاقيات لضمان حق الضحايا في المعلومات والمشاركة في الإجراءات والتعويض والحماية من الترهيب أصدر الاتحاد الأوروبي توجيهات ملزمة مثل توجيه حقوق الضحايا EU/29/2012 لتوحيد المعايير الدنيا في الدول الأعضاء

آليات التعويض للضحايا

أنشأت العديد من الدول الأوروبية صناديق حكومية لتعويض ضحايا الجرائم العنيفة عندما لا يتمكن الجاني من الدفع كما طورت أنظمة للتوسط الجنائي Restorative Justice التي تتيح للضحية والجاني

التواصل تحت إشراف قضائي للوصول إلى حلول ترضي الطرفين

حماية الفئات الضعيفة في الإجراءات الجنائية

وضعت النظم الأوروبية ضمانات خاصة للأطفال والشهود الضعفاء في الإجراءات الجنائية مثل استخدام غرف خاصة للاستجواب والتسجيلات المرئية بدلاً من المواجهة المباشرة مع المتهم وتعيين محامين متخصصين في قضايا القاصرين هذه الضمانات تهدف إلى منع إعادة إيذاء الضحايا خلال عملية العدالة

تأثير ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي

أصبح ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي 2000 وثيقة ملزمة قانوناً بعد معاهدة لشبونة 2009 حيث كرس حقوقاً جنائية متقدمة مثل مبدأ الشرعية والتناسب وحق الدفاع وقرينة البراءة يطبق الميثاق على دول الاتحاد الأوروبي عندما تنفذ قانون الاتحاد

مما خلق طبقة إضافية من الحماية

الخاتمة

شكل التركيز الأوروبي على حقوق الإنسان نقلة نوعية في القانون الجنائي حيث لم يعد الهدف مجرد معاقبة المجرمين بل تحقيق عدالة تحترم كرامة جميع الأطراف إن هذا النموذج الحقوقي أصبح مرجعاً عالمياً يؤثر في تطور النظم الجنائية خارج أوروبا أيضاً

الفصل التاسع

التعاون الجنائي الأوروبي ومكافحة الجريمة عبر الوطنية

تمهيد

مع تطور الجريمة عبر الوطنية مثل الإرهاب والاتجار

بالبشر والمخدرات وغسيل الأموال أدركت الدول الأوروبية أن التعاون القضائي لم يعد خياراً بل ضرورة يدرس هذا الفصل الآليات المؤسسية والقانونية للتعاون الجنائي في أوروبا

اتفاقية شنغن وتحرير حركة الأشخاص

أدت اتفاقية شنغن 1985 إلى إلغاء الرقابة على الحدود الداخلية بين الدول الموقعة مما سهل حركة الأشخاص لكنه تطلب تعزيز التعاون الشرطي والقضائي لمنع استغلال هذه الحرية من قبل المجرمين أنشأت أنظمة معلومات مشتركة مثل SIS لنشر بيانات المطلوبين والمفقودات

يوروبول Europol ومكافحة الجريمة المنظمة

أنشئ مكتب الشرطة الأوروبي يوروبول عام 1999 لتعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون في الدول الأعضاء يركز يوروبول على تبادل المعلومات والتحليل

الاستخباراتي ودعم التحقيقات المشتركة في جرائم مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجرائم السيبرانية

يورو جست Eurojust وتنسيق الملاحقة القضائية

أنشئ يورو جست عام 2002 لتنسيق عمل النيابة العامة والقضاء في الدول الأعضاء في القضايا الجنائية عبر الوطنية يسهل يورو جست إنشاء فرق تحقيق مشتركة ويحل النزاعات حول الاختصاص القضائي ويعزز الاعتراف المتبادل بالقرارات القضائية

مبدأ الاعتراف المتبادل كأحجار أساس للتعاون

تبنت أوروبا مبدأ الاعتراف المتبادل Mutual Recognition كأداة رئيسية للتعاون الجنائي حيث تلتزم الدول بتنفيذ القرارات القضائية الصادرة عن دول أخرى كما لو كانت صادرة عنها هذا المبدأ يقلل من البيروقراطية ويسرع إجراءات التسليم وتجميد الأصول وجمع الأدلة

أمر القبض الأوروبي European Arrest Warrant

حل أمر القبض الأوروبي 2002 محل معاهدات التسليم التقليدية المعقدة حيث يسمح بتسليم المطلوبين للعدالة بين دول الاتحاد خلال مهلة قصيرة وبإجراءات مبسطة ألغي شرط ازدواجية التجريم للعديد من الجرائم الخطيرة مما عزز فعالية الملاحقة عبر الحدود

النيابة العامة الأوروبية EPPO ومكافحة الاحتيال المالي

أنشئت النيابة العامة الأوروبية عام 2017 كمكتب مستقل للتحقيق وملاحقة الجرائم ضد الميزانية الأوروبية مثل الاحتيال في المنح والمشتريات تمثل EPPO نقلة نوعية نحو تكامل قضائي أعمق حيث تملك سلطة مباشرة لإجراء التحقيقات ورفع الدعاوى في الدول المشاركة

اتفاقية بودابست للجرائم الإلكترونية

تعتبر اتفاقية مجلس أوروبا حول الجرائم الإلكترونية 2001 أول معاهدة دولية تتعامل مع الجرائم في الفضاء السيبراني توفر إطاراً لتجريم الأفعال مثل الاختراق والاحتيال الإلكتروني وتسهل التعاون في جمع الأدلة الرقمية عبر الحدود انضمت إليها دول من خارج أوروبا مما جعلها مرجعاً عالمياً

تحديات التعاون الجنائي الأوروبي

يواجه التعاون الجنائي تحديات مثل الاختلافات في النظم القانونية الوطنية وحساسيات السيادة ومستويات مختلفة من حماية الحقوق كما أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي Brexit أثار تساؤلات حول مستقبل بعض آليات التعاون هذه التحديات تتطلب حواراً مستمراً وتطويراً مرناً للآليات القائمة

الخاتمة

مثل التعاون الجنائي الأوروبي نموذجاً رائداً للتكامل الإقليمي في مكافحة الجريمة لقد نجح في بناء شبكة مؤسسية وقانونية معقدة تتعامل مع تحديات الجريمة الحديثة مع الحفاظ على المعايير الحقوقية إن هذا النموذج يقدم دروساً قيمة للتعاون الإقليمي في مناطق أخرى من العالم

الفصل العاشر

التحديات المعاصرة للقانون الجنائي الأوروبي في القرن الحادي والعشرين

تمهيد

يدخل القانون الجنائي الأوروبي مرحلة جديدة من التحديات غير المسبوقة الناتجة عن التطور التكنولوجي والعولمة والأزمات الأمنية المستجدة يستعرض هذا الفصل كيفية استجابة النظم الجنائية الأوروبية لهذه

التحديات ومدى قدرتها على الحفاظ على التوازن بين الأمن والحرية

الجرائم السيبرانية والذكاء الاصطناعي

مع تحول جزء كبير من الحياة إلى الفضاء الرقمي برزت تحديات جديدة في تجريم وملاحقة الجرائم الإلكترونية مثل الاختراق والابتزاز الرقمي وانتحال الهوية تواجه النظم الجنائية صعوبة في جمع الأدلة الرقمية عبر الحدود وتحديد الاختصاص القضائي في جرائم لا تعترف بالحدود الجغرافية

استخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة الجنائية

يثير استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة Predictive Policing وتقييم خطر المتهمين أسئلة أخلاقية وقانونية حول التحيز الخوارزمي وشفافية القرارات وحق الدفاع يشدد الفقهاء الأوروبيون على ضرورة وضع ضوابط صارمة لاستخدام هذه

التقنيات لضمان عدم انتهاك الحقوق الأساسية

الإرهاب والتوازن بين الأمن والحرية

بعد سلسلة الهجمات الإرهابية في أوروبا عززت الدول صلاحيات أجهزتها الأمنية في المراقبة والاحتراز الإداري أثار هذا التوسع مخاوف من تآكل ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الخصوصية يسعى المشرع الأوروبي لإيجاد توازن دقيق بين ضرورة حماية المجتمع وخطر التحول لدولة بوليسية

الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة

شكلت أزمة الهجرة غير النظامية تحدياً للنظم الجنائية الأوروبية خاصة في مكافحة شبكات تهريب البشر والاتجار بالبشر تطورت التشريعات لتجريم مساعدة الهجرة غير النظامية مع استثناءات للعمل الإنساني كما عزز التعاون مع دول المنشأ والعبور لمكافحة هذه الشبكات

الجرائم البيئية والعدالة المناخية

مع تزايد الوعي بأزمة المناخ برزت دعوات لتجريم الأضرار البيئية الخطيرة كجرائم دولية أو أوروبية تطور القانون الجنائي البيئي الأوروبي ليشمل عقوبات أشد على التلوث المتعمد والاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة كما تظهر مقترحات للاعتراف بجريمة الإبادة البيئية Ecocide

التحديات الديموغرافية والعدالة للأجيال

تواجه النظم الجنائية الأوروبية تحديات ناتجة عن شيخوخة السكان وتنوع الثقافات حيث تبرز أسئلة حول ملاءمة العقوبات لكبار السن وضمان معاملة عادلة للأقليات الثقافية والدينية تسعى السياسات الجنائية الحديثة لتكون أكثر شمولية ومراعاة للتنوع

مستقبل القانون الجنائي الأوروبي

يتجه الفكر الجنائي الأوروبي نحو مزيد من التكامل عبر آليات مثل النيابة العامة الأوروبية والمحاكم المتخصصة مع الحفاظ على التنوع الوطني في التفاصيل كما تبرز دعوات لتطوير قانون جنائي أوروبي موحد للجرائم الخطيرة التي تمس مصالح الاتحاد ككل يبقى التحدي الأكبر هو الحفاظ على الشرعية الديمقراطية لهذه التطورات

الخاتمة

يقف القانون الجنائي الأوروبي اليوم عند مفترق طرق حاسم حيث تتطلب التحديات الجديدة استجابات مبتكرة لا تتخلى عن المبادئ الأساسية للعدالة وحقوق الإنسان إن قدرة النظم الأوروبية على التكيف مع هذه المتغيرات ستحدد ما إذا كان القانون الجنائي سيظل أداة للعدالة أم سيتحول إلى وسيلة للقمع تحت ذرائع الأمن

الختام

إن الرحلة التاريخية للقانون الجنائي الأوروبي من عقوبات التشويه والإعدام العلني إلى ضمانات المحاكمة العادلة وإعادة التأهيل هي شهادة على قدرة البشرية على التعلم من أخطائها والتطور نحو عدالة أكثر إنسانية رغم أن النظم الأوروبية لا تخلو من نقائص ولا تزال تواجه تحديات كبيرة إلا أنها تقدم نموذجاً غنياً بالتجارب والدروس التي يمكن الاستفادة منها في تطوير الأنظمة الجنائية في عالمنا العربي إن فهم هذا التاريخ يوجب علينا العمل الجاد لبناء أنظمة جنائية تجمع بين الفعالية في مكافحة الجريمة والعدالة في حماية الحقوق

تم بحمد الله وتوفيقه

دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكية محفوظة للمؤلف

الفهرس

الإهداء

التقديم

الفصل الأول الجذور القديمة للقانون الجنائي في الحضارات اليونانية والرومانية

الفصل الثاني القانون الجنائي في العصور الوسطى الأوروبية بين العرف والقانون الكنسي

الفصل الثالث عصر النهضة والإصلاح الجنائي الأول من القسوة إلى العقلانية

الفصل الرابع ثورة التنوير وعصر بكاريا وتأسيس المبادئ الحديثة للقانون الجنائي

الفصل الخامس عصر التدوين الجنائي في القرن التاسع عشر بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الوضعية

الفصل السادس تطور الإجراءات الجنائية وضمانات المحاكمة العادلة في أوروبا

الفصل السابع النظريات الحديثة في المسؤولية الجنائية والعقاب في الفكر الأوروبي

الفصل الثامن الحقوق الأساسية للمتهم والضحية في القانون الجنائي الأوروبي

الفصل التاسع التعاون الجنائي الأوروبي ومكافحة الجريمة عبر الوطنية

الفصل العاشر التحديات المعاصرة للقانون الجنائي الأوروبي في القرن الحادي والعشرين

الختام

قائمة المراجع

أولاً المصادر الأولية والتشريعات التاريخية

1. Lex Salica ed Karl August Eckhardt MGH Hannover 1962

2. Constitutio Criminalis Carolina 1532 ed Josef Kohler and Willy Scheel Weimar 1900

3. Code Pénal Français 1810 Edition Originale Paris Imprimerie Impériale

4. Strafgesetzbuch für das Deutsche Reich 1871 Reichsgesetzblatt Berlin

Italian Penal Code Codice Rocco 1930 Rome .5

European Convention on Human Rights 1950 .6
Council of Europe

Charter of Fundamental Rights of the .7
European Union 2000/2009 Official Journal C
326

Council Framework Decision on the European .8
Arrest Warrant 2002/584/JHA

Regulation EU 2017/1939 establishing the .9
European Public Prosecutors Office

Beccaria Cesare Dei Delitti e delle Pene .10
Livorno 1764 ed Franco Venturi Turin Einaudi
1965

Bentham Jeremy An Introduction to the .11
Principles of Morals and Legislation London 1789

Feuerbach Paul Johann Anselm Lehrbuch des .12
gemeinen in Deutschland gültigen Peinlichen
Rechts Giessen 1801

Liszt Franz von Der Zweckgedanke im .13
Strafrecht Berlin 1882

Garofalo Raffaele Criminology 1885 trans .14
Ruth and George Waring Boston Little Brown
1914

Radbruch Gustav Rechtsphilosophie Leipzig .15
1932 ed Ralf Dreier and Stanley L Paulson
Heidelberg 2003

Ancel Marc Social Defence London Routledge .16
1965

Roxin Claus Strafrecht Allgemeiner Teil 4 vols .17
Munich Beck 1997-2020

18. Fletcher George P Rethinking Criminal Law Oxford University Press 2000

19. Ashworth Andrew Principles of Criminal Law 8th ed Oxford University Press 2017

20. van Bokkelen Rob and van der Wilt Harm Comparative Criminal Law Oxford Hart Publishing 2020

21. Mitsilegas Valsamis EU Criminal Law after Lisbon Hart Publishing 2016

تم بحمد الله وتوفيقه

دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكية محفوظة للمؤلف